

SCP/18/INF/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 5 أبريل 2012

## اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

### الدورة الثامنة عشرة

جنيف، من 21 إلى 25 مايو 2012

### جودة البراءات: التعليقات الواردة من أعضاء ومراقبين من اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SPC)

وثيقة من إعداد الأمانة

عملاً بقرار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (اللجنة الدائمة) في دورتها السابعة عشرة المنعقدة في جنيف في الفترة من 5 إلى 9 ديسمبر 2011، وجهت الأمانة، في المذكرة رقم C.8076، دعوة إلى الأعضاء والمراقبين في اللجنة الدائمة للتعليق على موضوع جودة البراءات. ويحتوي مرفق هذه الوثيقة على التعليقات المستلمة.

[يلي ذلك المرفق]

## جدول المحتويات

3.....	كوستاريكا
3.....	فرنسا
8.....	البرتغال
13.....	جمهورية كوريا
14.....	الاتحاد الروسي
19.....	إسبانيا

## التعليقات الواردة من أعضاء ومراقبين من اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

## كوستاريكا

بالإشارة إلى الدعوة الموجهة بموجب الإخطار رقم C.8076 الصادر في 22 ديسمبر 2011، تتوجه الإدارة العامة لتسجيل الملكية الصناعية في كوستاريكا بالشكر لكل من وفود كندا، والمملكة المتحدة، والدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية على ما طرحوه من مقترحات بشأن موضوع "جودة البراءات".

ويعد تحسين إجراءات الفحص والبحث من الأمور الهامة، كما أن العمل على تطوير ومشاركة استراتيجيات البحث لهو أيضا من الأمور الأساسية للقائمين بأعمال الفحص. ولذلك ينبغي التماس آليات بغية تحسين تبادل المعلومات، لأغراض تحقيق الأهداف المقترحة فيما يتعلق بجودة البراءات.

وفي سبيل السعي لمنح براءات عالية الجودة، بدأ مكتب براءات إدارة تسجيل الملكية الصناعية في كوستاريكا في اتخاذ خطوات للمشاركة في برنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة في مجال البراءات (ASPI)، وهو البرنامج الذي قدمته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للدول الأعضاء. ومنذ عام 2008، يتلقى المكتب دعما من المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) من خلال بوابة نظام دعم إدارة طلبات البراءات لبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية (CADOPAT).

ونرى أهمية الأسئلة التي تم توجيهها إلى الوفود في الاقتراح المقدم من الدنمارك، حيث أنها موضوعية وذات قيمة عالية لأغراض إثراء مناقشات داخل اجتماعات اللجنة الدائمة. وعلى نفس القدر، يشيد مكتبنا أيضا بأهمية المعلومات التي يتقاسمها مع مكتب البراءات والعلامات التجارية في الولايات المتحدة (USPTO) فيما يتعلق بمراقبة جودة البراءات. وعلى الرغم من تقاسم المعلومات، فما تزال مسألة مراقبة جودة البراءات من المسائل المعقدة التي تواجه مكاتب بعض الدول، مثل كوستاريكا، حيث لا يتوفر لدينا إلا عدد قليل من الفاحصين.

ولهذا السبب، تعرب إدارة تسجيل الملكية الصناعية عن ترحيبها بالمقترحات المقدمة، حيث تتيح هذه المقترحات مناقشة هذه القضية بصورة أشمل في الدورة المقبلة لاجتماعات اللجنة الدائمة.

## فرنسا

أولاً نقاط متعلقة ببرنامج العمل المقترح من المملكة المتحدة وكندا (الوثيقة SCP/17/8):

يؤكد المعهد الوطني للملكية الصناعية في فرنسا (INPI) مجددا دعمه لبرنامج العمل المعدل بشأن جودة البراءات والمقترح من قبل المملكة المتحدة وكندا. وتقدم هذه الوثيقة المزيد من المعلومات حول المقصود بعبارة "جودة البراءات"، كما تعرض قائمة موجزة للأنشطة المعنية.

ومن وجهة نظر المعهد الفرنسي للملكية الصناعية (INPI)، يشمل مفهوم "جودة البراءات"، جودة الطلبات المودعة، وجودة البنية الأساسية وإجراءات المكتب الداخلية في نفس الوقت، كما يغطي أيضا جودة النتائج المستخلصة، حيث لا يكفي النظام المتبع في إدارة إجراءات منح البراءات وحده لضمان قيام مكاتب البراءات الوطنية بمنح براءات عالية الجودة. وهذا فضلا عن تطبيق بعض معايير البراءات الأخرى، مثل الجودة والنشاط الابتكاري، كعنصرين هامين يتوجب أخذهما في الاعتبار عند تقييم جودة البراءات. وفي الواقع، يجب ألا تغفل عن الترابط بين "إدارة الجودة الإجرائية" وتنفيذ المتطلبات القانونية لأهلية الحصول على براءة من أجل منتج نهائي عالي الجودة.

وفما يتعلق بالمكون الأول من الاقتراح، يرتبط "تطوير البنية التحتية التقنية"، ونوعية تقارير البحث والفحص ارتباطاً مباشراً بمدى توافر مصادر المعلومات والنفوذ إلى الوثائق المناسبة للبحث. لذلك، تظهر أهمية العمل على الأدوات ومواد البحث المتاحة للفاحصين.

وبالنظر إلى المكون الثاني، "النفوذ إلى المعلومات وتبادل الآراء بشأن جودة البراءات"، يمكن للجنة الاستفادة من عمل شبكة البراءات الأوروبية (EPN) في مجال جودة البراءات. ويعتمد نظام (EPN) على مجالين رئيسيين: جودة إجراءات البحث والفحص المتبعة في المكاتب الوطنية، ومعايير جودة "المنتجات" التي يجب أن تفي بالشروط القانونية لأهلية الحصول على براءة. وعلاوة على ذلك، تدعم (EPN) الاقتراح المقدم من المملكة المتحدة والخاص بإعداد استبيان لجمع المعلومات عن كيفية معالجة جودة البراءات في المكاتب الوطنية، وكذلك الوسائل التي يمكن أن تنتهجها المكاتب في سبيل تشجيع المتقدمين وحثهم على إيداع طلبات براءات عالية الجودة.

وأخيراً، يرى المعهد الفرنسي للملكية الصناعية (INPI) أهمية أن يتضمن العنصر الثالث في برنامج العمل والخاص بتحسين الإجراءات، الإشارة إلى تحسين جودة إجراءات البحث عن طريق تحليل حالات التقنية الصناعية السابقة، وتقييم مدى أهمية الاختراع بالنسبة لشخص يتمتع بمهارة في هذا المجال الصناعي، أو عدم توفر أي أهمية تذكر من الأساس. وإضافةً إلى هذه النقاط، يؤيد المعهد اقتراح إسبانيا بالبدء في إعداد سلسلة من الدراسات المقارنة بشأن مفهوم النشاط الابتكاري (مع التركيز، على وجه الخصوص، على التعاريف الخاصة بحالة تقنية صناعية سابقة، وما هو المقصود "بشخص يتمتع بمهارة في المجال الصناعي")، وأساليب تقييم النشاط الابتكاري.

ثانياً نقاط متعلقة ببرنامج العمل المقترح من الولايات المتحدة (الوثيقة SCP/17/10):

يرى المعهد الفرنسي للملكية الصناعية (INPI)، إمكانية الاستفادة من برنامج العمل الذي طرحته الولايات المتحدة في استكمال المكون الثاني للبرنامج المقدم من المملكة المتحدة وكندا. كما يمكن أن يتضمن الاستبيان المقترح بشأن كيفية التعامل مع جودة البراءات في المكاتب الوطنية أسئلة عن الأهداف الوطنية لنظام منح البراءات التي تؤدي إلى منح براءات عالية الجودة، وعن القياسات المحددة للوقوف على جودة العاملين في مكاتب البراءات.

ثالثاً مساهمة المعهد الفرنسي للملكية الصناعية (INPI)، في المناقشة الخاصة بجودة البراءات:

مع استحداث نظام إدارة الجودة (QMS)، من المخطط أن يحصل المعهد على شهادة الأيزو 9001 في شهر أبريل عام 2012. كان يتوفر للمعهد، قبل أن يُدرج نظام (QMS) في شهادة الأيزو 9001، نظام داخلي لإدارة جودة الإجراءات، تم تحديد أهدافه بواسطة فريق إدارة البراءات بالتعاون مع جودة الخدمة.

وقد وُضعت قياسات الجودة الخاصة بالمعهد الفرنسي للملكية الصناعية (INPI) في اتفاقية الأهداف المبرمة بين المعهد وحكومة فرنسا عن الفترة 2009-2012. وسيتم تطبيق نظام إدارة الجودة (QMS)، على وجه الخصوص، في الأعمال الخاصة بتنفيذ إجراءات البراءات، بدءاً من مرحلة إيداع الطلب إلى منح البراءة. وترمي قياسات الجودة بالمعهد إلى ضمان امتثال الخدمات المقدمة إلى مستخدمي النظام للمعايير المستهدفة، فضلاً عن جودة تلك الخدمات، كما تهدف إلى إثبات موثوقية ودقة الإجراءات الداخلية.

وقد حدد المدير العام للمعهد، كجزء من سياسة الجودة المطبقة، أربعة مجالات رئيسية ينبغي التركيز عليها: الاستماع إلى العملاء واستباق توقعاتهم؛ تحقيق رضا العملاء عن الكفاءة المهنية للموظفين؛ تكييف قدرات الموظفين للوفاء باحتياجات العميل؛ بناء علاقات عمل إيجابية مع شركاء المعهد. كما حدد المدير العام أيضاً سبعة من الأهداف ذات الأولوية، تشمل تبسيط الإجراءات الخاصة بمنح براءات للملكية الصناعية عن طريق إعطاء الأولوية لتبادل المعلومات غير الورقية، والحد

من الوقت المستغرق في تنفيذ إجراءات منح البراءات، وإتاحة أدوات ملكية فكرية فاعلة لتطوير عملية استلام وحفظ وتوزيع الوثائق.

ومن الناحية العملية، ينتهج نظام إدارة الجودة أسلوباً للعمل، عند التعامل مع العملاء وهم من يشكل جوهر سياسة الجودة، على النحو التالي: "التخطيط، التنفيذ، التدقيق، العمل" (PDCA).

وقد أنشئت آليات مراقبة ذات صبغة رسمية لعمليات تنفيذ الإجراءات وقياس الجودة في كل إدارة.

ومرفق بهذه الوثيقة وصف تفصيلي لنظام إدارة الجودة المطبق في إدارة البراءات.

## المرفق

وصف لنظام إدارة الجودة المستخدم حالياً في إدارة البراءات

وساهم نظام إدارة جودة البراءات (QMS) في إضفاء الطابع الرسمي لعمل إدارة البراءات، كما أدى إلى توحيد الإجراءات المتبعة بها. تم استحداث أسلوب عمل صالح للتطبيق للتعامل مع البراءات في الإدارة بهدف إلى تنظيم الإجراءات اللازمة لمنح البراءات والحفاظ على البراءات السارية داخل فرنسا.

وتنقسم إجراءات النظر في طلبات الحصول على البراءات إلى عشرة أنشطة تتراوح من استلام وتجميع طلبات البراءات وصياغة تقارير البحث التمهيدي، إلى إدارة رسوم البراءات السنوية والتعريف وتوضيح المبادئ التوجيهية لفحص البراءات للجمهور. وتم تحديد وصف تفصيلي لكل الإجراءات المتبعة في كل نشاط من هذه الأنشطة العشر، بما يكفل قدرة المتعاملين على تحديد المنتجات غير المطابقة، وما هو المقصود بعدم المطابقة الخاصة بكل نشاط في سلسلة إجراءات التجهيز لاستصدار البراءات. وقد وضعت إجراءات التنفيذ لجميع الأنشطة، لمساعدة كل زميل في المعهد على أداء المهمة المطلوبة.

ويمكن اكتشاف أي خلل من خلال مذكرة مراجعة وتدقيق، أو من مجرد تصريح عفوي من زميل، أو عن طريق شكوى من عميل، أو نتيجة عملية مراجعة للإجراءات، أو تفتيش إداري، أو تحليل مخاطر، أو ظهور منتج غير مطابق للمواصفات، أو عدم الامتثال لأي من المعايير السارية. وفور اكتشاف الخلل، يتم استيفاء بيانات نموذج الإبلاغ عن الخلل أو مقترحات التحسين (FAA)، والذي يتضمن المقترح للتغلب على هذا الخلل، يبدأ بعدها دورة من التخطيط والتنفيذ، ويؤدي بدوره إلى مرحلة التحقق من ضوابط فعالية الإجراء المتخذ.

## رصد ومراقبة جودة البراءات:

أنشئت في المعهد الوطني للملكية الصناعية إدارة للجودة وإدارة المخاطر، بهدف تقديم المساعدة لهيئة العمل في مجال قياسات الجودة، وضمان التطوير المستمر في جودة إجراءات التنفيذ.

كما أنشأت إدارة البراءات أيضاً، وحدة الجودة، لتنفيذ سياسة الجودة المتبعة. وتُعد اجتماعات شهرية خاصة بالجودة تضم كل من رئيس الوحدة ومنسقي الجودة والمستشارين. كما تُعقد اجتماعات منتظمة مع جميع الأطراف الفاعلة في مجال الجودة (مديري إجراءات التشغيل، والمستشارين، والمراقبين، والمشرفين).

### استحداث أدوات لتحليل ورصد وقياس نظام إدارة الجودة بالمعهد:

- ◀ يصدر فريق الإدارة العامة في المعهد تقارير متابعة ربع سنوية عن الإدارة للتحقق من استمرار تناسب نظام إدارة الجودة مع طبيعة العمل، وكفايته لتنفيذ المطلوب وكذا فاعليته (تتضمن تلك التقارير تقييم فرص التطوير والحاجة إلى إدخال تغييرات على النظام فيما يتعلق بسياسة الجودة وتحديد الأهداف).
- ◀ وبالإضافة إلى تقارير الإدارة السابقة، تصدر تقارير إجرائية ربع سنوية لكل نشاط إجرائي على حده للتحقق من مدى تلبية إجراءات التنفيذ لاحتياجات وتوقعات العملاء (سواء للعملاء الخارجيين أو للمستخدمين الداخليين)، ولتحديد أي انحراف عن الإجراء المحدد، وكذلك رصد أي فرصة لتحسين الإجراءات، والتعامل مع نماذج الخلل والتحسين المقترح (FAA)، ونماذج الإجراءات التصحيحية أو الوقائية (FACP).
- ◀ وبرنامج للمراجعة الداخلية السنوية للتأكد من تفهم الموظفين لنظام إدارة البراءات (QMS)، الجاري تنفيذه، ومدى توافقه مع متطلبات معايير أيزو 9001، وتناسبه لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي حددها فريق الإدارة. وتخضع نتائج تقارير مراجعة الجودة الداخلية هذه للتقييم أثناء استعراض عمليات المراجعة الإجرائية والإدارية.
- ◀ وحددت مؤشرات للجودة خاصة بإجراءات كل عملية: "في إجراءات التعامل في سياق منح البراءات"، ومؤشرات أداء (مثل متوسط الفترة الزمنية اللازمة لمنح البراءات) ومؤشرات للمخاطر (مثل الوقت المستغرق في تنفيذ تجهيز مجموعة الملفات الجاري العمل بها بواسطة الفاحصين، والموعد النهائي لإعادة توجيه ملفات معاهدة التعاون بشأن البراءات).
- ◀ والتقييم المستمر لنظام إدارة الجودة، كما يتم التخطيط لعقد مراجعات للجودة في فترات زمنية من 6 أشهر إلى 12 شهرا للتأكد من استمرارية وفاعلية النظام ومدى قدرته على تحقيق أهداف الجودة والسياسات التي وضعها المعهد.

### جودة الأدوات المستخدمة في إدارة البراءات:

- بصرف النظر عن استحداث أدوات في إدارة البراءات مخصصة لإدارة الجودة، مثل مساحة عمل تعاوني ومشاركة الملفات، إلا أن فريق العمل في الإدارة يتبنى أيضا استخدام عدد من الأدوات لتنفيذ الأنشطة المختلفة داخل سلسلة إجراءات منح البراءات.
- وقامت إدارة البراءات بتحديث أداة لنظام مرجعي لإدارة ومراقبة الملفات (سوبرانو) (Soprano)، والذي يستخدم في جميع مراحل الإجراءات المتبعة، بدءاً من مرحلة الإيداع إلى مرحلة رفض طلبات الحصول على البراءات أو الموافقة عليها، وأيضاً بالنسبة لإدارة تحصيل الرسوم السنوية.
- واعتمدت إدارة البراءات أيضاً قاعدة بيانات للملفات التشاورية (مادراس) (Madras)، والتي تُمكن، في الوقت المناسب، من التعامل الإلكتروني (غير الورقي) مع الملفات. وترتبط هذه الأداة بأداة السوبرانو.
- وعلاوة على ذلك، أتيح النفاذ إلى حصيلة المنشورات الصادرة على مدار 18 شهراً، وكذا كافة النشرات الرسمية الخاصة بالملكية الصناعية (BOPI) بفضل المعلومات المجمعة المقدمة من "السوبرانو" و"المادراس"، فضلاً عن توفير معلومات وملفات لقواعد بيانات على شبكة الإنترنت كي يتمكن الجميع من الرجوع إليها والحصول على بيانات بيليوغرافية (قاعدة بيانات شبكة الفضاء الإلكتروني "Espacenet") وقاعدة بيانات الموقف القانوني للبراءات) باستخدام أدوات "السوبرانو" و"المادراس".

أما بخصوص بحوث حالات التقنية الصناعية السابقة التي يضطلع بها المعهد الفرنسي، فتنفَّذ باستخدام قواعد بيانات (EPODOC) و (Derwent) (التي تتضمن مراجع البراءات) والعديد من قواعد البيانات للمراجع غير المرتبطة بالبراءات.

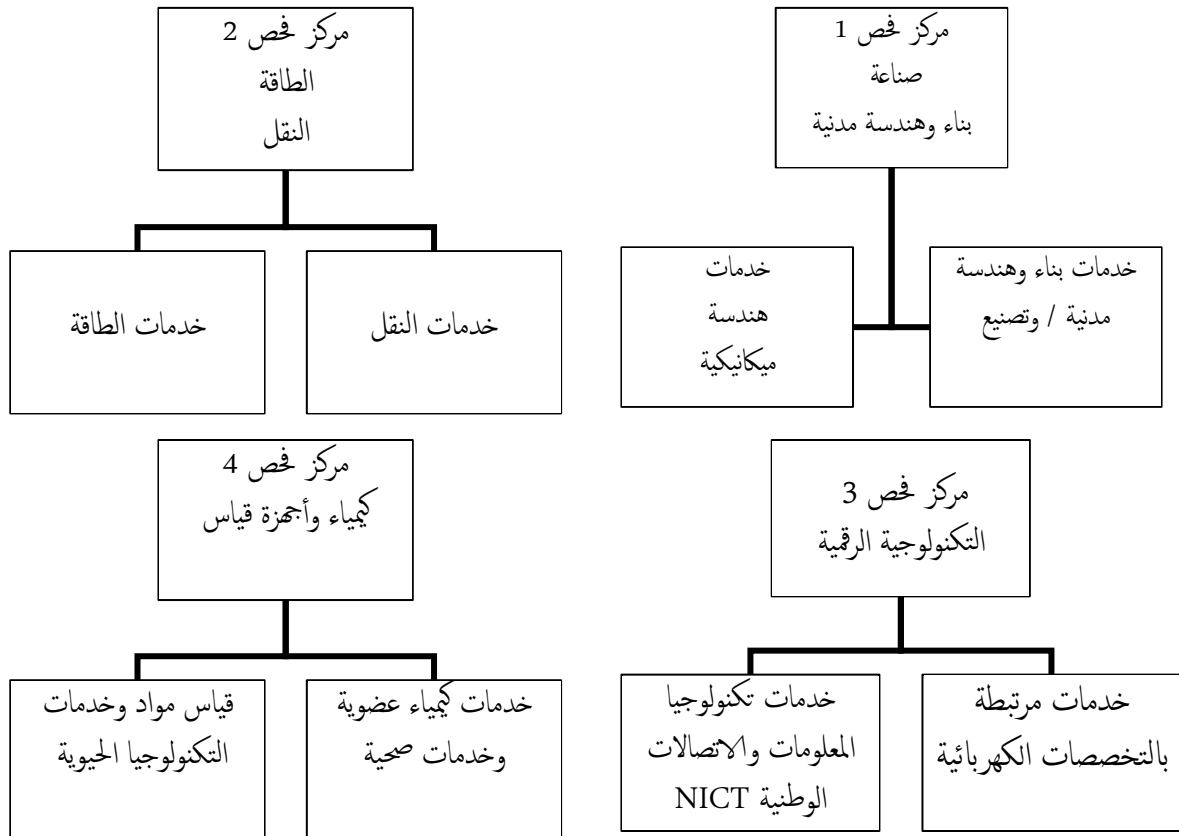
### إجراءات توظيف الفاحصين ومواصلة تطويرهم المهني في إدارة البراءات:

يستقدم المعهد الوطني فاحصين من المهندسين المتخصصين في مجال هندسي واحد أو أكثر. ويشترط حصول الموظف المحتمل على درجة جامعية، أو استكمال الدراسة في أحد المعاهد الهندسية المكافئة للتعليم الثانوي بالإضافة إلى قضاء خمس سنوات في التعليم العالي في مجال علمي أو تقني معين، كما يشترط أيضا إتقان مهارات لغوية (الإلمام بلغتين أجنبيتين على الأقل، وتحديدًا اللغة الإنكليزية والألمانية). ويناط بالمرشح في حالة قبوله وتوظيفه فحص طلبات البراءات المتعلقة بمجال تقني يتناسب مع خبراته المهنية والتدريب التمهيدي الذي حصل عليه.

وتتكون إدارة البراءات من أربعة مراكز رئيسية للفحص، مقسمة وفقا للتخصص، ويعمل بها جميعا فريق عمل مكون تقريبا من 80 مهندساً:

- م1 (P1): الصناعة - البناء والهندسة المدنية
- م2 (P2): الطاقة - النقل
- م3 (P3): التكنولوجيا الرقمية
- م4 (P4): الكيمياء - أجهزة القياس

ويتولى مديرو التنفيذ مسؤولية مراكز الفحص التقني. وينقسم كل مركز إلى خطين للعمل تحت قيادة رئيس الخط، وهو المدير المباشر، ومستشار تقني وآخر قانوني.



## الإشراف على الفاحصين الجدد:

يتعين حضور الفاحصين الجدد دورة تدريبية تجمع ما بين الدراسة النظرية والعملية لمدة ستة أشهر.

ويستمر التدريب التمهيدي الأولي مدة 12 ساعة، تخصص للتعريف بالمبادئ الأساسية للبراءات وإجراءات منح البراءات، فضلا عن التدريب على فحص طلب تقديم للحصول على براءة قبل توجيهه لمرحلة البحث، كما تتضمن هذه الفترة أيضا التدريب على تصنيف البراءات وفقا لمعايير التصنيف الدولي (IPC). ويتخلل هذا التدريب تقديم دعم مستمر من الرئيس المباشر، والذي يكون مسؤولا عن تدريب الفاحصين الجدد في التخصصات التقنية المحددة.

وفي غضون مدة ثلاثين يوما بعد استلام الوظيفة، يتلقى الفاحصون تدريباً عاماً على التصنيف الدولي للبراءات (IPC) (لمدة ساعتين). ويتولى هذا التدريب اختصاصي مسؤول عن التصنيف الدولي للبراءات. وبلي ذلك، وأثناء الأشهر التالية، حضور الفاحصين الجدد تدريباً على قواعد منح البراءات (لمدة 12 ساعة)، حيث يتعرض الفاحصون لمفاهيم الجودة والنشاط الابتكاري، وأيضا التعرف على إجراءات الفحص، بدءاً من مرحلة الإخطار بتقديم تقرير بحث تمهيدي وانتهاءً بمنح البراءة. وتتأسس مناهج التدريب على قانون الملكية الفكرية الفرنسي، والتوجيهات والأمثلة المستمدة من السوابق القضائية. وفور الانتهاء من هذا التدريب، يتم توجيه الفاحصين الجدد على كيفية التعامل مع تقارير البحث التمهيدي وإعداد الردود الخاصة بها تحت إشراف الرئيس المباشر.

وبلي ذلك حضور الفاحص الجديد دورة تدريبية للتعرف على كيفية تنفيذ عمليات البحث في حالات التقنية الصناعية السابقة، وكيفية صياغة تقارير البحث. ويشتمل هذا التدريب على خمس مراحل: تدريب بحثي في ست من الوحدات الأساسية؛ وهيكلية وصياغة تقرير بحث؛ وإعداد رأي مكتوب؛ وإعادة إنتاج نتائج البحث والمناقشة الجماعية؛ واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لصياغة تقارير البحث وإعداد الآراء المكتوبة.

وبعد قضاء فترة من 12 إلى 18 شهرا، وتحت إشراف الرئيس المباشر، يعتمد الشخص المفوض من المدير العام للمعهد انتهاء الفترة التدريبية، وأيضا يعتمد إتمام الفاحص لفترة الاختبار التي قضاها تحت الإشراف الصيق، وذلك لمعظم العناصر الأساسية في سير الإجراءات. ومع ذلك، يتبقى بعض الأعمال التي تظل تحت المسؤولية المباشرة لمدير البراءات أو للمدير القانوني.

## البرتغال

أعرب المعهد البرتغالي للملكية الصناعية (INPI PT) عن تأييده الكامل لاقتراح كندا والمملكة المتحدة فيما يتعلق برنامج العمل الخاص بجودة البراءات المنصوص عليه في الوثيقة SCP/16/5، كما يوافق أيضا على ما ورد في الوثيقة SCP/17/8. ويرى المعهد أن المكونات الثلاث المقترحة للعمل - تطوير البنية التحتية التقنية؛ وتبادل المعلومات المتعلقة بجودة البراءات؛ وتحسين إجراءات استصدار البراءات - ستحقق فائدة لجميع الأطراف المشاركة في نظام البراءات.

ويرى المعهد أنه يمكن تعريف الجودة بأنها الوفاء بمتطلبات أهلية الحصول على براءة بواسطة مكتب البراءات مع الالتزام بالشفافية، ووفقا لمعايير كل قانون وطني على حده. ولهذا السبب، يرى المعهد الاكتفاء بإرساء مبادئ توجيهية داخلية بواسطة كل مكتب وطني. وعلى نفس القدر من الأهمية، تأتي مشاركة تلك المبادئ التوجيهية مع مستخدمي البراءات.

وفي ضوء ذلك، يبرز المعهد أهمية عقد منتدى، يتيح لجميع المكاتب إمكانية مشاركة المعلومات حول جودة البراءات والمعلومات المتعلقة بالعمل المنجز بموجب معايير الجودة البيئية EQS. وبما لا شك فيه، سيكون تبادل المعلومات هذا مفيداً لتحسين نظام الجودة في كل مكتب من المكاتب الوطنية، وأيضا لتبادل أفضل الممارسات والخبرات.



ويعرب المعهد عن تأييده لمقترح الدنمارك الخاص بتحسين "جودة البحث والفحص لطلبات البراءات الوطنية باستخدام أعمال البحث والفحص الأجنبي"، الوارد في الوثيقة SCP/17/7، ويعتقد المعهد في فائدة هذا الاقتراح لجميع الأطراف المعنية في نظام البراءات. ويرى المعهد أيضاً، وكما هو مذكور في هذا الاقتراح، أن استخدام أعمال البحث والفحص الأجنبي في أعمال المكتب الوطني للبراءات سيؤدي إلى إنتاج براءات أقوى وذات جودة أعلى.

وتعتبر مشاركة المعهد في مشروع مبادرة الويبو للجامعات (UIP)، مثلاً على جهود المعهد الرامية إلى المشاركة في مشاريع تقاسم العمل، كما يسعى المعهد إلى عقد اتفاقيات بشأن ما يسمى بالسبل السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات (PPH) مع إسبانيا حالياً، ومع اليابان في المستقبل القريب.

ومع ذلك، يجدر الاهتمام والنظر في بعض الجوانب. إذ أنه من المهم تحديد كيفية تنفيذ هذا الاستخدام، حيث لا تقوم جميع المكاتب الوطنية للبراءات بنشر منتجاتها مع الطلب في 18 شهراً. ونحن نفهم أن هذا اقتراح أولي وإننا نتفق مع المفهوم العام لتبادل المعلومات، ولكن يجب معالجة جميع الجوانب قبل اتخاذ أي قرار.

ونعرض فيما يلي تعليقات وإجابات محتملة على الأسئلة التي اقترحتها الدنمارك:

- (1) كيف تستخدم مكاتب البراءات الوطنية أعمال البحث والفحص الأجنبية؟  
يتوفر للمعهد إمكانية الرجوع إلى تقارير البحوث والاسترشاد بها، وكذا الآراء المكتوبة وغيرها من الوثائق المتاحة في سجل إيبولان بلس (Epoline)، وركن البراءات الإلكتروني (PatentScope). وتستخدم هذه الوثائق كأساس لتنفيذ الأعمال المطلوبة من المعهد. وعلى سبيل مثال، يستخدم المعهد، متى توفرت الظروف، التقارير الدولية المعدة من قبل إدارات البحث الدولي (ISA) في المرحلة الدولية لطلب البراءة وفقاً لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، والاسترشاد بها عند إجراء أعمال الفحص الخاصة به في المرحلة الوطنية لهذا الطلب المقدم وفقاً لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.
- (2) وما هي فوائد استخدام أعمال البحث والفحص الأجنبي؟  
تيسر هذه الوثائق عملية البحث للفاحص الوطني؛ حيث أنها توفر تصنيفاً صحيحاً وتسهل الحصول على أحدث الوثائق الأكثر ارتباطاً بالموضوع والتي تم أخذها في الاعتبار بواسطة مكتب الإيداع الأول. ويؤدي الاطلاع على الوثائق المشتركة بين المكاتب، فضلاً عن تقاسم أفضل الممارسات، إلى تحسين جودة البراءات.
- (3) وما هي التحديات التي تعترض استخدام أعمال البحث والفحص الأجنبي؟  
يتمثل التحدي الأكبر الذي يقف في طريق هذا الاستخدام هو، وبدون أدنى شك، عامل اللغة. حيث تُعد المكاتب الوطنية وثائقها باللغة الوطنية، مما يجعل من المستحيل في معظم الحالات استخدام هذه الوثائق. ومع ذلك، يمكن دائماً استخدام تقارير الأبحاث، فضلاً عن وثائق التصنيف، حيث دائماً ما تتصف الوثائق المرجعية (التي يمكن الاقتباس منها والاستشهاد بها) ذات الصلة بالوضوح وسهولة الفهم.
- (4) وكيف يمكن التغلب على العقبات المحتملة عند استخدام أعمال البحث والفحص الأجنبي؟  
يمكن أن تسهم برامج الترجمة الآلية في حل مشكلة الترجمة من اللغة الإنكليزية إلى اللغة المطلوبة. وعلى الجانب الآخر، يمكن أن يؤدي مداومة التقاسم المستمر للإجراءات إلى إدراك الاختلافات المحتملة بين تشريعات البلدان المختلفة المشاركة في تقاسم الوثائق ومراعاتها. وعلاوة على ذلك، سيكون من المفيد للمكاتب الأخرى إتاحة تقارير البحث المعدة من قبل فاحصي المكاتب الوطنية على الموقع الإلكتروني الخاص بهم، وبالتالي يجعل من الممكن النفاذ إلى تلك الوثائق.

ويعرب المعهد البرتغالي عن تأييده للاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق برنامج العمل بشأن جودة البراءات المنصوص عليه في الوثيقة SCP/17/10، والذي يسمح في المقام الأول بتقاسم الأهداف الوطنية لنظام البراءات، وثانياً، تقاسم قياسات محددة تستخدم من قبل المكاتب الوطنية لقياس الجودة. ويشكل برنامج العمل الوارد في الوثيقة SCP/17/10 إضافة كبيرة لتبادل المعلومات حول جودة البراءات بين المكاتب الوطنية، كما سيكون مفيداً جداً في تحديد إجابة على السؤال الصعب والخاص بتعريف "براءة عالية الجودة"، ولتحديد ما هي الصفات التي يجب أن يتحلى بها مكتب براءات وطني لإنتاج براءات عالية الجودة.

1. وفيما يتعلق بالأهداف الوطنية لنظام البراءات، يعتقد المعهد البرتغالي في أهمية تحقيق براءات عالية الجودة، وتحديدًا بالتركيز على المجالات التالية:

- جودة البحث وفحص طلبات البراءات – ويتصل هذا مباشرة بتوافر مصادر المعلومات ذات الصلة بأهلية الحصول على البراءة: لضمان النفاذ لوثائق البحث المناسبة، تظهر أهمية امتثال تلك الوثائق ووفائها بالحد الأدنى لوثائق معاهدة التعاون بشأن البراءات؛ كما تظهر أيضاً ضرورة توفير نظام حاسوبي جيد، بغية رصد عبء العمل لكل فاحص، وبما يؤكد الوفاء بكافة المهل القانونية المرتبطة بالإجراءات، وتجنب الإجراءات الورقية.
  - ومتوسط الوقت اللازم للوصول إلى قرار نهائي بشأن منح أو رفض طلب البراءة - على سبيل المثال، ومن أجل تجنب تراكم الطلبات، يتعين على الفاحصين بالمعهد البرتغالي التقيد بالمواعيد النهائية المحددة في إطار جودة تنفيذ الأعمال لكل بند من بنود قائمة العمل الخاصة بهم (الفحص الشكلي، وتقارير البحث وتقرير الفحص وغيرها من المهام). ولذلك، يقترح المعهد وجوب النظر إلى هذه النقطة لتعريف مصطلح "جودة" بغية زيادة تحسين عملية منح البراءات.
  - وفريق عمل الفاحصين بالمكتب – يرى المعهد ارتباط جودة البراءات بتنوع المجالات التكنولوجية للفاحصين، بما يسمح بإجراء فحص عالي الجودة للبراءات في مختلف المجالات التكنولوجية.
- ويتوفر في المعهد البرتغالي خمس مجموعات للفحص التقني، وهي: الكيمياء والتكنولوجيات (CQT)، والكيمياء الحيوية وعلم الوراثة (CBG)، والفيزياء التكنولوجية (CFT)، والهيكل والإنشاءات (CEC)، والصناعة والمواد (CIM)؛ وأربع مجموعات للمعرفة، وهي: الصحة والتكنولوجيات البيئية، وابتكارات النانو، وتكنولوجيا المعلومات. وفي مجموعات المعرفة، يحلل الفاحصون المعلومات في المجال المعني، ويشاركون في المؤتمرات والمعارض، وحلقات العمل؛ وإعداد الوثائق الفنية في الميادين المعنية. وعلى الرغم من وجود هذه المنظومة الداخلية في مجموعات، إلا أن سياسة المعهد تعمل على تشجيع تبادل المعلومات فيما بين المجموعات وبين الفاحصين أنفسهم.

وفيما يتعلق بتدريب فريق الفاحصين، يعد التدريب المناسب لفريق الفاحصين من العوامل المؤثرة في نظام جودة البراءات؛ ولا يقتصر الأمر على التدريب العلمي فقط، بل يتعداه إلى التدريب على التشريعات وأعمال فحص البراءات.

ويتوفر في المعهد البرتغالي مخطط لتدريب جميع الفاحصين، ويتضمن هذا المخطط: دورات تدريبية تمهيدية (لمدة 70 ساعة) (حول شروط ومتطلبات أهلية الحصول على براءة، والتشريعات القانونية، وأعمال الفحص)؛ ودورات تدريبية متوسطة، وتشمل التدريب الوطني أو الدولي بهدف اكتساب وتحسين المهارات التخصصية؛ وغير ذلك من الدورات التدريبية كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم تخطيط التدريب وتنفيذه لتغطية أوجه

القصور التي يكشف عنها في سياق تنفيذ الأعمال من قبل مدير إدارة البراءات ونماذج المنفعة (DPMU) بالتعاون مع مديرية التنظيم والإدارة (DOG).

- وبرامج التدريب لمستخدمي نظام البراءات الرئيسيين: من الممارسات التي يمكن أن تعزز جودة البراءات هو إعداد برامج تدريبية لمستخدمي نظام البراءات الرئيسيين، على سبيل المثال، الجامعات والشركات / المؤسسات، بهدف التعريف بعمل المكاتب للمستخدمين والمستخدمين المحتملين. ويمكن أن تؤدي هذه البرامج إلى تحسين جودة طلبات البراءات المودعة، وبالتالي، تحسين جميع مراحل إجراءات استصدار البراءات، بما يعجل من صدور القرار النهائي. ويوفر المعهد البرتغالي (INPI PT) العديد من البرامج التدريبية الموجهة تحديداً إلى الجامعات والمؤسسات، وغيرها من المستخدمين العاملين في مجال الملكية الصناعية. ويقوم المعهد بتنفيذ برنامج (PAGE)، وهو برنامج يهدف إلى التواصل مع الشركات والمؤسسات البرتغالية بهدف التعريف بإجراءات التعامل مع المكاتب البرتغالية للمستخدمين والمستخدمين المحتملين وتبسيط الإجراءات. وبدأ هذا البرنامج في عام 2009، ويتكون من ثلاث مراحل مختلفة: أولاً، دورة تدريبية تمهيدية عامة على الملكية الصناعية، تقدم بواسطة الفاحصين إلى الشركات؛ ويعقبها قيام الشركات بحضور دورة تدريب داخلي مكثف بالمعهد تحت إشراف فاحص يتم تعيينه خصيصاً لهذا الغرض؛ وأخيراً يتوجه الفاحص إلى الشركات لتدريب الموظفين في "دورات مفتوحة".
- ويعدّ المعهد أيضاً دورات للتوعية بأهمية الملكية الصناعية في الجامعات، ويعقد دورات متخصصة في أكاديمية المعهد.

2. وفيما يتعلق بالعنصر الثاني من برنامج العمل المقترح من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الخاص بقياسات محددة لقياس الجودة، يؤيد المعهد البرتغالي تماماً إجراء استبيان بين المكاتب الوطنية لجمع المعلومات ذات الصلة بالمقاييس المحددة المستخدمة في تقييم جودة البراءات الممنوحة.

وبالإشارة إلى العنصر الثاني هذا، يرغب المعهد البرتغالي في تقديم معلومات حول تجربته الخاصة لضمان الجودة.

وفي عام 2008، تم تنفيذ إجراء مراجعة داخلية في إدارة البراءات ونماذج المنفعة. يمثّل هذا الإجراء في إعادة دراسة عينة عشوائية لنسبة 10٪ من ملفات البراءات ونماذج المنفعة الممنوحة أو المرفوضة سنوياً في مختلف المجالات التخصصية. ويتكون فريق المراجعة من اثنين من الفاحصين، أحدهما فاحص ثابت يشارك في جميع إجراءات ومراحل المراجعة، والآخر فاحص منتدب، يتم تعيينه من قبل مدير الإدارة.

ونقذ هذا العمل لتقييم القرارات التي اتخذها الفاحصون، ولتحديد الأخطاء الموجودة في كل ملف (الشروط المتعلقة بالشكل، ومعايير المحتوى والقرار). وتتضمن هذه المراجعات، من بين معايير أخرى، رصد ومراجعة التصنيف المقترض. ولتحقيق أسس مرجعية لإجراءات هذه المراجعة الداخلية، تم إعداد وثائق وإنشاء دليل لتوجيه وإرشاد الفاحصين على كيفية تنفيذ هذه الإجراءات.

وأعدت إجراءات مماثلة لتقييم جودة القرارات المتعلقة بشهادات الحماية التكميلية (SPC)، وتنفيذها في المعهد.

ويتم دراسة النتائج المستخلصة من عمليات المراجعة دراسة إحصائية كل ثلاثة أشهر، وتشكل جزءاً من المؤشرات النوعية. وقام المعهد البرتغالي بإعداد مؤشر مرتبط بإجراءات المراجعة الداخلية، ويشمل على خمس تقسيمات فرعية: النسبة المئوية للأخطاء في طلبات إيداع البراءات ونماذج المنفعة - معيار للشكل؛ والنسبة المئوية للأخطاء في طلبات إيداع البراءات ونماذج المنفعة - معيار للمحتوى؛ والنسبة المئوية للأخطاء في طلبات إيداع البراءات ونماذج المنفعة - معيار للقرار

المتخذ؛ والنسبة المئوية للأخطاء في شهادات الحماية التكميلية (SPC) - معيار للشكل؛ ومعيار للقرار المتخذ؛ والنسبة المئوية للأخطاء في شهادات الحماية التكميلية (SPC) - معيار للقرار.

وتُجمع هذه النتائج كل ثلاثة أشهر وتعد في تقارير جودة، ويُسجل ما تم اتخاذه من إجراءات تصحيحية أو وقائية لكل نوع من الأخطاء التي تم اكتشافها، وذلك لضمان التحسين المستمر للإجراءات المستخدمة.

ويقوم المعهد البرتغالي- سنويا- بإعداد مراجعة دورية داخلية وخارجية للخدمات التي يقدمها، وذلك بغية التحقق من فاعلية التطوير والإعداد السليم والكامل لمتطلبات الجودة وأهدافها. وتجري هذه المراجعة الداخلية بواسطة المراجعين الداخليين بالمعهد، ممن لا ينتمون لإدارة البراءات ونماذج المنفعة، كما تجرى المراجعة الخارجية بواسطة شركة خارجية متخصصة.

وعلاوة على ذلك، يتوفر بالمعهد البرتغالي مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية لإدارة الجودة لقياس جودة العمل المنجز بواسطة الفاحصين، والتي تتمثل في:

المؤشر	طريقة القياس	معدل تكرار الدراسة التحليلية	المستهدف السنوي	الهدف	
N3 /1	تنفيذ أعمال الفحص الشكلي في التوقيت المحدد	عدد الأعمال المنفذة على أساس الزمن المستغرق / عدد الأعمال المنفذة في مرحلة الفحص الشكلي	ربع سنوي	< أو = %95	18 يوماً
N3 /2	تنفيذ أعمال الفحص الموضوعي في التوقيت المحدد	عدد الأعمال المنفذة على أساس الزمن المستغرق / عدد الأعمال المنفذة في مرحلة الفحص	ربع سنوي	< أو = %95	18 يوماً
N3 /3	تنفيذ أعمال الفحص الإداري في التوقيت المحدد	عدد الأعمال المنفذة على أساس الزمن المستغرق / عدد الأعمال المطلوبة	ربع سنوي	< أو = %95	7 أيام
N3 /4	متوسط الفترة الزمنية المطلوبة لاتخاذ قرار البراءة القانونية	متوسط الفروق الزمنية بين تاريخ قرار المنح وتاريخ الطلب القانوني / إجمالي عدد قرارات المنح في حالة الطلبات القانونية	ربع سنوي	%100	21 شهراً
N3 /5	متوسط الفترة الزمنية المطلوبة لاتخاذ قرار بشأن براءة غير قانونية	متوسط الفروق الزمنية بين تاريخ قرار المنح وتاريخ الطلب غير القانوني / إجمالي عدد قرارات المنح في حالة الطلبات غير القانونية	ربع سنوي	%100	29 شهراً
N3 /6	إعداد التقرير التمهيدي في حينه	عدد التقارير التمهيدية المنفذة في حينه / إجمالي عدد التقارير التمهيدية	ربع سنوي	< أو = %95	18 يوماً
	إعداد تقرير البحث للطلبات الإقليمية في حينه	عدد تقارير البحث المنفذة على الطلبات الإقليمية في حينه / إجمالي عدد تقارير البحث المنفذة للطلبات الإقليمية	ربع سنوي	< أو = %95	36 يوماً

الهدف	المستهدف السنوي	معدل تكرار الدراسة التحليلية	طريقة القياس	المؤشر
-	> أو = %10	ربع سنوي	عدد الأخطاء الشككية / عدد الأخطاء الشككية المحتملة داخل العينة	% للأخطاء في طلبات البراءات ونماذج المنفعة- معيار الشكل
-	> أو = %10	ربع سنوي	عدد الأخطاء في المحتوى / عدد الأخطاء المحتملة في المحتوى داخل العينة	% للأخطاء في طلبات البراءات ونماذج المنفعة- معيار المحتوى
-	> أو = %5	ربع سنوي	عدد القرارات الخطأ / عدد القرارات الخطأ المحتملة داخل العينة	% للأخطاء في طلبات البراءات ونماذج المنفعة- معيار القرار
-	> أو = %10	ربع سنوي	عدد الأخطاء في الطلبات / عدد الأخطاء المحتملة داخل العينة	% للأخطاء في شهادات الحماية التكميلية SPC - معيار الطلب
-	> أو = %5	ربع سنوي	عدد القرارات الخطأ / عدد القرارات الخطأ المحتملة داخل العينة	% للأخطاء في شهادات الحماية التكميلية SPC - معيار القرار

N3 /7

## جمهورية كوريا

يتمثل نظام التحكيم الخاص بحقوق الملكية الفكرية في جمهورية كوريا من ثلاث مستويات إجرائية على النحو التالي: محكمة الملكية الفكرية (IPT)، ومحكمة البراءات، والمحكمة العليا. ويهدف هذا النظام إلى تشجيع وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في سياق ضمان تسويات عادلة وسريعة للنزاعات ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية.

## دعوى إبطال البراءة

من المحتمل وجود بعض البراءات الممنوحة بطريق الخطأ، نتيجة لخطأ ما من جانب الفاحص، أو لخطأ أثناء النظر في التظلم المقدم من مودع الطلب. وفي مثل هذه الحالات، يجوز أن يطلب أحد الأطراف المعنية أو الفاحص نفسه رفع دعوى بإبطال تلك البراءة، وبخصوص البراءات التي يُقدم في شأنها أكثر من طلب للإبطال، تعقد جلسة للنظر في كل طلب. وتعد أسباب إبطال البراءة هي نفسها الأسباب الموجبة لرفض طلب البراءة.

ويجوز رفع دعوى بإبطال البراءة حتى بعد انتهاء فترة صلاحية الحق في البراءة. حيث يكون قرار المحكمة بإبطال البراءة نهائياً وحاسماً، ويعتبر الحق في البراءة كأنه لم يكن؛ ومع ذلك، في حالة إلغاء براءة ما لأي سبب من الأسباب التي قد تنشأ بعد منح البراءة، يسقط الحق في البراءة من وقت ظهور السبب الموجب لإبطال البراءة.

قانون البراءات الكوري، المادة 133 (دعوى إبطال البراءة)

(1) في أي من الحالات التالية، يجوز لأي طرف من الأطراف المعنية أو للفاحص نفسه أن يطلب عقد جلسة لإبطال البراءة. وفي مثل هذه الحالات، فإن البراءات التي يتقدم بشأنها طلب للإبطال أو أكثر، يجوز عقد جلسة لمناقشة كل طلب على حده: يجوز لأي شخص التقدم بطلب عقد جلسة لإبطال البراءة في خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ نشر تسجيل حق البراءة في حالة تحقق أي شرط من الشروط الواردة في الفقرات الفرعية التالية في البراءة المعنية (باستثناء الفقرة الفرعية 2):

1. في حالة إخلال الشخص بالمواد 25، 29، 32، 36 (1) إلى (3)، أو 42 (3) أو (4)؛
2. في حالة منح البراءة لشخص دون وجه حق بموجب الحكم الرئيسي للمادة (1)33، أو مخالفةً لنص المادة 44؛
3. في حالة عدم أهلية الشخص للحصول على البراءة بموجب الشرط الوارد في المادة (1)33؛
4. بعد منح البراءة، وفي حالة توقف أهلية صاحب البراءة للتمتع بحق البراءة بموجب المادة 25، أو أن تصبح البراءة مخالفة لمعاهدة ما؛
5. في حالة عدم قدرة الشخص على الحصول على البراءة لمخالفتها لمعاهدة ما؛
6. في حالة إجراء تعديل على طلب الإيداع خارج نطاق التعديلات المحددة في المادة (2)47؛
7. في حالة طلب الإيداع المُقسَّم، والذي أودع خارج الإطار المنصوص عليه في المادة 52 (1)؛
8. في حالة أن يكون طلب الإيداع المحول خارج النطاق الوارد في المادة 53 (1).

(2) يجوز طلب عقد جلسة إبطال بموجب الفقرة (1) حتى بعد سقوط حق البراءة.

(3) في حالة صدور حكم نهائي وحاسم بإبطال براءة، يعتبر حق البراءة كأنه لم يكن: بشرط، في حالة خضوع البراءة للفقرة (1) 4، وصدور قرار المحكمة النهائي والحاسم بإبطال البراءة، يعتبر الحق في البراءة كأنه لم يكن في وقت خضوع البراءة لأول مرة للفقرة الفرعية المذكورة.

(4) في حالة طلب عقد محكمة لإبطال البراءة بموجب الفقرة (1)، يخطر قاضي البراءات التنفيذي – والذي يتولى رئاسة الجلسة - المرخص له صاحب الحق الحصري في البراءة، وأي شخص آخر قام بتسجيل الحقوق المتعلقة بالبراءة المعنية بمضمون هذا الطلب.

عدد البراءات التي تم إبطالها / عدد محاكمات الإبطال = (معدل الإبطال)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	
633/336	529/318	615/360	623/359	454/228	438/221	البراءات
%53.1	%60.1	%58.5	%57.6	%50.2	%50.5	
%62.5	%62.9	%56.8	%53.7	%59.4	%50.1	نماذج المنفعة
136/85	175/110	236/134	298/160	249/148	403/202	

## الاتحاد الروسي

أولاً، نود الإشارة إلى المعلومات الفنية المتعلقة بضمان جودة البراءات التي قدمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية (الوثيقة SCP/17/10).

ويؤيد المكتب الروسي للبراءات (Rospatent) الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، الذين أعربوا عن صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن تعريف مصطلح "براءة عالية الجودة".

ويساند المكتب الروسي للبراءات برنامج العمل الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، والخاص بإجراء دراسة استقصائية للقياسات المحددة لجودة البراءات المستخدمة في المكاتب الوطنية. ويمكن أخذ نتائج هذه الدراسة كأساس لإعداد توصيات عامة بشأن تقييم جودة البراءات.

ويرى المعهد أن هذا هو أنسب توقيت لمعالجة هذه القضية، نظراً لتطور الممارسات التعاونية المعاصرة بشأن البراءات التي تستخدم نتائج البحث والفحص السابقة التي تم إعدادها بواسطة مكتب براءات آخر والتي قام بها في سبيل إتمام الإجراءات المتبعة على إيداع أول، أو من قبل كيان دولي مختص، قبل اتخاذ أي قرار بشأن منح الحماية القانونية لموضوع قانون البراءات بما يتفق مع التشريعات الوطنية.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أهمية تبادل المعلومات الخاصة بضمان جودة البراءات في تطوير أنظمة البراءات الوطنية.

### الأهداف الوطنية لنظام البراءات

1. في عام 2011، وأثناء تنفيذ إطار العمل المعتمد من حكومة الاتحاد الروسي للحد من العراقيل الإدارية وتحسين جودة الخدمات العامة والعمل على توفيرها خلال الفترة 2011-2013، تم تصنيف أنشطة المكتب الروسي للبراءات المتصلة بمنح الحماية القانونية لنتائج النشاط الفكري ومنح البراءات على أنها خدمات عامة.

ويعد توفير خدمات عامة عالية الجودة من إحدى الأولويات الإستراتيجية للمعهد الروسي في سبيل تطوير ورفع إمكانيات نظام العمل في المكتب حتى عام 2015، ولا سيما الجودة العالية لمرحلة فحص الطلبات، والوثائق المرسلة إلى مقدمي الطلبات خلال عملية الفحص.

ويرتبط تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية لحماية نتاج النشاط الفكري ارتباطاً مباشراً بتشجيع وتسويق الابتكارات المتطورة.

ويجري حالياً وضع سياسة ضمان الجودة في المكتب الروسي مع إيلاء الاعتبار الواجب لمتطلبات التشريعات الوطنية المتعلقة بمنح الحماية القانونية لنتائج النشاط الفكري، وتنفيذ التزامات الاتحاد الروسي الناشئة أو المترتبة على المشاركة في الاتفاقات الدولية الخاصة بالحماية القانونية لنتائج النشاط الفكري، وكذا الأولويات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والابتكار في روسيا. ويتولى نائب المدير العام للمكتب الروسي للبراءات (Rospatent) مسؤولية تسيير الأعمال وتطوير نظام إدارة الجودة بالمكتب بمساعدة إدارة الإشراف والرقابة على حماية حقوق الملكية

ويشارك المكتب الروسي في نظام إدارة الجدوى عدد من الشعب الفرعية للرقابة المتخصصة التابعة للمعهد الاتحادي للملكية الصناعية (FIPS)، والذي يتبع المكتب الروسي للبراءات، وهي على النحو التالي:

- (أ) شعبة مراقبة جودة الخدمات العامة (جودة الخدمات)؛
- (ب) شعبة غرفة منازعات البراءات (شعبة خدمات إنتاج المنشورات PPS)؛
- (ج) إدارة التعاون الدولي بشأن البراءات.

(أ) تظطلع شعبة مراقبة جودة الخدمات بأنشطة تنفيذ أطر العمل لتحسين نوعية الخدمات العامة ومدى توفرها، كما هو مطبق في أنشطة اختبارات الشعب الفرعية المتخصصة. وتتولى هذه الشعبة على وجه الخصوص ما يلي:

- الرصد الاعتيادي والتشغيلي لاختبارات الشعب الفرعية؛
- التحقق من الشكاوى الواردة من مقدمي الطلبات؛
- الرصد والإشراف التقني لأنشطة اختبارات الشعب الفرعية المتخصصة، فضلاً عن وضع مقترحات لإعداد وتطوير وتحسين الحماية القانونية لنتائج النشاط الفكري؛
- صياغة توصيات عملية، ووثائق إدارية خاصة بأنشطة اختبارات الشعب الفرعية، والتي تأخذ في الاعتبار نتائج الرصد.

كما تصدر جودة الخدمات أيضا تقاريراً، وتقدم معالجة إحصائية وتحليلية للالتامسات المكتوبة المتعلقة بأنشطة الفحص (بما في ذلك الشكاوى)، ومراقبة الإطار الزمني لتنفيذ المهام المخططة، وتنظيم دورات تدريبية وإصدار تعليمات لموظفي الفحص. وتتضمن جودة الخدمات الآتي:

(1) إدارة ضمان الجودة التكنولوجية والإدارية للخدمات العامة؛

(2) إدارة ضمان الجودة القانونية للخدمات العامة؛

(3) إدارة التدريب وتحليل معايير قياس الجودة للخدمات العامة؛

(4) إدارة مراقبة أنشطة الفحص للشعب الفرعية.

وأنشئت إدارة مراقبة أنشطة الفحص للشعب الفرعية في عام 2011، بعد إعادة هيكلة شعبة مراقبة جودة الخدمات.

وتتولى الإدارة مسؤولية المهام الرئيسية التالية:

- رصد امثال الوثائق المعدة بواسطة القائمين على الفحص بالتشريعات الخاصة بالملكية الفكرية خلال مرحلة تنفيذ الإجراءات الإدارية؛

- رصد جودة النشاط البحثي عن المعلومات؛

- إعداد آليات للحصول على المعلومات والتدريب الإداري والعملي والتقني، بما في ذلك الآليات الرامية إلى القضاء على مخالفات معينة تم اكتشافها أثناء مرحلة التحقق من الوثيقة وأسبابها، وللقضاء على أوجه القصور التي تم تحديدها على ضوء المعايير المستمدة من التشريعات التنظيمية الروسية ووثائق المكاتب التنظيمية؛

- تقديم مساعدة منهجية وعملية، بما في ذلك المساعدة التشغيلية أو العمليته للشعب الفرعية القائمة بالفحص عن طريق تدريب الموظفين، ولا سيما القائمين على فحص الملكية الفكرية، وتزويدهم بالمشورة بشأن المسائل القانونية والعملية المتعلقة بفحص الطلبات المودعة وفقاً لقانون البراءات.

(ب) وتتولى شعبة خدمات إنتاج المنشورات (PPS) مسؤولية النظر في الاعتراضات على القرارات التي أُتخذت بعد دراسة فحص الطلبات والاعتراضات على منح البراءات.

ويُنظر في أمر الاعتراضات على أساس جماعي، في اجتماع لمجلس إدارة شعبة إنتاج خدمات المنشورات (PPS) بحضور ما لا يقل عن ثلاثة من أعضائه، على أن يكون الرئيس والعضو المسؤول عن النظر في الاعتراضات من بين الحضور. وتشمل إجراءات النظر في الاعتراضات التحقق من أهلية نتاج النشاط الفكري للبراءة، حيث أنه هو أساس المسببات الداعية للاعتراض، والتأكد أيضاً من صحة القرار الذي أُتخذ بشأن طلب الحصول على البراءة.

وتقوم إدارة شعبة خدمات إنتاج المنشورات بالتأكد من تنفيذ إجراءات الجودة الداخلية عند النظر في الاعتراضات في اجتماعات مجلس الإدارة، وأيضاً بمتابعة ورصد القرارات الصادرة في شأن الاعتراضات، فضلاً عن التحقق من الوفاء بالقيود الزمنية المحددة للاعتراضات.

(ج) وتتولى إدارة التعاون الدولي بشأن البراءات الاضطلاع بمراقبة جودة تقارير البحث الدولي، والآراء المكتوبة وتقارير الفحص التمهيدي الدولي.

2. ورصد جودة الخدمات العامة، لا سيما جودة أعمال فحص طلبات الحصول على البراءات والوثائق الموجهة لمقدمي الطلبات، ويتأتى ذلك من خلال (أ) متابعة مستمرة، (ب) ومتابعة اعتيادية وحالة محددة (spot checks)، (ج) ومتابعة امثال الإجراءات الإدارية المعمول بها للتشريعات. ومن ثم اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على نقاط الضعف ومنع تكرار الأخطاء.



(أ) وتهدف المتابعة المستمرة إلى الرصد الاستباقي لمدى الامتثال بالقواعد الخاصة بالحماية القانونية لنتاج النشاط الفكري.

وتُنفذ المتابعة المستمرة بواسطة مديرين يتم تعيينهم لهذا الغرض ومشرفين في الشعب الفرعية المعنية بالفحص.

وتجرى المتابعة المستمرة عشوائياً وقبل إرسال وثائق الفحص إلى مقدم الطلب. ويتم تقييم أعمال الفاحصين والوثائق المعدة بواسطتهم أثناء عملية التدقيق بغرض التأكد من الامتثال للتشريعات.

وفي حالة اكتشاف أي حالة من حالات عدم المطابقة، يتم إعادة المستندات غير المطابقة إلى الفاحصين مرة أخرى لتلافي الملاحظات.

وتوثق نتائج الرصد.

(ب) وتختص المراجعة الاعتيادية، والمراجعة الخاصة بحالة محددة، بسلامة وجودة الخدمات العامة المقدمة.

(ب-1) وتُجرى المراجعة الاعتيادية بمعدل ربع سنوي بواسطة الشعبة الفرعية المعنية بالرقابة المتخصصة. وهي عبارة عن مراجعة عشوائية تُنفذ فور إرسال الوثائق التي تم إعدادها بواسطة الفاحصين.

وأثناء عملية المراجعة، يتم تقييم سلامة وجودة الخدمات العامة المقدمة. قبل إجراء تلك المراجعات، يتم تحديد الأهداف والإجراءات، ولا سيما إجراءات اختيار الوثائق التي سيتم اختبارها.

وتوثق نتائج الرصد.

(ب-2) وتنفذ الاختبارات التي تجرى على حالات محددة (spot checks) بواسطة المسؤولين الآتين: المدير العام للمكتب الروسي للبراءات (Rospatent) ونائبه، ومديري الشعب الفرعية للمكتب، ومدير المعهد الاتحادي للملكية الصناعية (FIPS) ونوابه، ومديري الشعب الفرعية في المعهد الاتحادي (FIPS). وحيث يقومون بعمليات المراجعة سواء بصفة مستقلة، أو بمشاركة الشعبة الفرعية المعنية بالرقابة المتخصصة، للنظر في شكاوى مقدمي الطلبات، سواء الشكاوى الخاصة بما قام به الفاحصون من إجراءات (أو تقاعسوا عن القيام به)، أو بأي أمر مرتبط بعدم الرضا عن القرار الصادر في شأنهم.

وتوثق نتائج الرصد.

(ج) ويعد انتهاك أي أعمال تتصف بعدم الامتثال للتشريعات الخاصة بالإجراءات الإدارية المعتمدة، أو لقواعد العمل السارية في المكتب أو متطلبات وثائق الاختبار المقابلة.

(ج-1) ويتولى الفاحصون مسؤولية الوفاء بالقيود الزمنية المحددة لإنجاز الإجراءات الإدارية المتعلقة بالطلبات المودعة، وعلى جودة وسلامة تلك الطلبات.

ويتأكد مديرو شعب الاختبار الفرعية (ونوابهم) من استكمال الإجراءات الإدارية، ويتولوا مسؤولية تنظيم العمل للوفاء بالقيود الزمنية المحددة لانتهاء من تلك الإجراءات، وعلى جودة وسلامة الإجراءات المناسبة.

(ج-2) وفي حالة اكتشاف ملاحظات أثناء أعمال المراجعة الاعتيادية (ب-1) أو أثناء أعمال المراجعة المخططة لحالة محددة

(ب-2) فيما يتعلق بإرسال وثائق غير قانونية إلى مقدم الطلب، يكون لمدير المعهد الروسي للبراءات (Rospatent)، أو مسؤول مفوض بذلك، الحق في اعتبار الوثيقة باطلة ويقوم بسحبها.

ولا يمتد أثر قرار سحب وإبطال وثيقة إلى منح أو رفض براءة تم إصدارها في أعقاب إجراء مراجعات للتحقق من أن موضوع البراءة محل النزاع مطابقاً لقانون البراءات.

ويكون لمقدم الطلب حق التظلم من مثل هذه القرارات وفقاً للطرق الإدارية المنصوص عليها في القانون المدني الروسي، والذي يتم بموجب تقديم اعتراض إلى دائرة النزاعات بشأن البراءات.

### قياسات محددة للجودة

يستخدم المكتب الروسي نظاماً لقياس وتحديد جودة الخدمات العامة المقدمة

(أ) ومن أهم قياسات جودة فحص الطلبات هي:

- النتائج المستخلصة من رصد عمليات البحث، بما في ذلك عمليات البحث الدولية المنفذة من قبل المكتب الروسي للبراءات (Rospatent) بصفته هيئة بحث دولية مختصة؛
- نتائج رصد صحة القرارات التي اتخذت بصدد موضوع محل نزاع، وإقرار إذا ما كان أهلاً للحصول على براءة من عدمه، خلال مرحلة فحص الطلب (وحتى يتم اتخاذ قرار بشأنه)؛
- عدد قرارات سحب طلبات الإيداع الصادرة من غرفة المنازعات بشأن البراءات بعد النظر في الاعتراضات المقدمة من مقدمي الطلبات؛
- عدد القرارات التي صدرت من غرفة المنازعات بشأن البراءات بعد النظر في الاعتراضات التي تم الطعن عليها في المحكمة المختصة؛
- نتائج رصد الامتثال للإجراءات الإدارية المقررة، بما في ذلك القيود الزمنية والقواعد المتعلقة بإعداد وثائق الفحص؛
- نتائج رصد أعمال الفاحصين في تطبيق نهج متسق لفحص طلبات؛
- عدد المتقدمين بالشكاوى من جراء إجراءات قام بها الفاحصون (أو تقاعسوا عن القيام بها)، أو فيما يتعلق بالقرارات الصادرة بشأن الطلبات التي يثبت صلاحيتها.

ويعقب ذلك إعداد صياغة لتقارير تحليلية تأسيساً على هذه المقاييس، من البيانات التي تم جمعها من المراجعات الاعتيادية، ومن المراجعات الخاصة بمجالات محددة، ويتم الإشارة إلى المخالفات التي تم اكتشافها وأسبابها، وكذلك اقتراح تدابير للقضاء عليها ومنع تكرار حدوثها.

وتقدم التقارير إلى إدارة المكتب الروسي للبراءات (Rospatent) والمعهد الاتحادي للملكية الصناعية (FIPS) بغية إيجاد حلولاً متوازنة، تهدف إلى ضمان توفير خدمات عامة جيدة. ويشمل ذلك عقد دورات تدريبية موضوعية لفاحصين، ووضع توصيات عملية للتغلب على نقاط ضعف الفاحصين واتخاذ تدابير تأديبية ضد من يتعمد ارتكاب الأخطاء.

وتنشر نتائج التحقيقات في الشكاوى مرة كل ثلاثة أشهر على المواقع الإلكترونية الخاصة بكل من المكتب الروسي للبراءات (Rospatent) والمعهد الاتحادي للملكية الصناعية (FIPS)، وفي نهاية السنة في التقرير السنوي للمكتب الروسي للبراءات.

(ب) والقياسات الخاصة بجودة تقديم الخدمات العامة:

- عدد الطلبات المسجلة؛
- عدد الفحوص التي تجرى، وعدد القرارات المتخذة؛
- متوسط الوقت اللازم للنظر في الطلبات؛

- عدد البراءات الممنوحة والوقت المستغرق للانتهاء من إجراءات المنح؛
- عدد الاتفاقات والصفقات المسجلة؛
- عدد الشكاوى الصحيحة (كنسبة مئوية من العدد الإجمالي للطلبات المودعة)؛
- عدد قرارات المنح والرفض لطلبات البراءات (بما في ذلك النسبة المئوية لإجمالي الإيداعات)؛
- عدد الاعتراضات على القرارات المتخذة بشأن الطلبات المسلمة إلى غرفة منازعات البراءات؛
- عدد الاعتراضات التي تم قبولها وعدد الاعتراضات التي تم رفضها (بما في ذلك النسبة المئوية لإجمالي عدد الاعتراضات)؛
- عدد الاعتراضات المرفوعة لغرفة المنازعات بشأن البراءات مقابل عدد البراءات الممنوحة؛
- عدد الاعتراضات التي تم قبولها أو رفضها (بما في ذلك النسبة المئوية لإجمالي عدد الاعتراضات)؛
- عدد القرارات الخاصة بطلبات الحصول على براءات والتي تم الطعن عليها في المحكمة.

وتنشر القياسات الخاصة بالسنوات الخمس الماضية، بما في ذلك السنة المعنية بالتقرير المالي، في التقرير السنوي للمكتب الروسي للبراءات (Rospatent)، ويمكن الإطلاع عليه على العنوان التالي: (<http://www.rupto.ru/>).

وتستخدم مقاييس معينة لتحديد الاتجاه الاستراتيجي للمكتب الروسي للبراءات (Rospatent)، ولوضع برامج قصيرة وطويلة الأجل لهذه الغاية، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى ضمان تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية.

## إسبانيا

استجابة لخطاب الويبو رقم C.8076، يسر وفد إسبانيا أن يرفق تعليقاته على الوثائق التالية: SCP/17/8 (المقترحة من المملكة المتحدة وكندا)، و SCP/17/7 (المقترحة من الدنمارك) و SCP/17/10 (المقترحة من الولايات المتحدة الأمريكية)، والتي تتصل جميعها بـ "جودة البراءات".

وفيما يتعلق باقتراح كندا والمملكة المتحدة (SCP/17/8)، يود الوفد أن يكرر تأييده لهذا الاقتراح، ويعرب عن ارتياحه لدرج هذا الموضوع الحيوي في جدول أعمال اللجنة في مجال البراءات.

وأيضاً، يعرب وفد إسبانيا عن رضائه التام وترحيبه بحقيقة أن هذا الاقتراح قد أخذ في الاعتبار عدداً من التوصيات من "جدول أعمال التنمية" - وعلى وجه التحديد- التوصيات أرقام: 10، 11 و 19 و 29.

وتشتمل خطة العمل المفصلة الواردة في الوثيقة SCP/17/8 (المقترحة من كندا والمملكة المتحدة) على عنصر "تحسين الإجراءات"، وهو أحد ثلاث عناصر متضمنة في خطة العمل هذه. ويعد هذا العنصر فرصة للجنة الدائمة كي تواصل دراستها للجوانب الموضوعية لقانون البراءات.

وانفق الخبراء المهنيون العاملون في مجال البراءات، جميعهم وعلى نطاق واسع، على أن أكثر العناصر صعوبة وإثارة للجدل هو العنصر الخاص بتقييم المتطلبات التي يجب توفرها لإقرار أهلية الحصول على البراءة، والذي يتأسس بطبيعة الحال على تقييم النشاط الابتكاري.

وعلى الرغم من تكرار معارضة مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء أثناء اجتماعات اللجنة الدائمة على توحيد قوانين البراءات، إلا أن تعريف متطلبات النشاط الابتكاري قد يكون متشابه تماماً في معظم النظم التشريعية بعد إجراء بعد التعديلات الطفيفة. ومن ثم يمكن التغاضي عن توحيد قوانين البراءات الوطنية والإقليمية حيث لا يبدو أن هناك حاجة ملحة في هذا الصدد.

بالنظر إلى تعقيدات عملية تقييم النشاط الابتكاري، كما ذكر آنفاً، يمكن الاستفادة من الاقتراح المقدم من وفود كندا والمملكة المتحدة، والوارد نسخة معدلة منه في الوثيقة SCP/17/8 للشروع في إجراء سلسلة من الدراسات تقوم الأمانة بإعدادها بالتعاون مع الدول الأعضاء، والتي تهدف إلى تيسير تفهم أفضل لهذا الموضوع.

ويمكن أن تكون نقطة البدء بإعداد دراسات خاصة بالعناصر الرئيسية المؤثرة في تعريف النشاط الابتكاري وهي: حالة التقنية الصناعية السابقة والخبراء المعنيين، والخبير بحكم وظيفته أو الشخص المتمرس في الصناعة. ويمكن دراسة التعاريف الواردة في هذا المجال في مختلف النظم التشريعية، والأهم من ذلك، دراسة كيف يمكن للمبادئ التوجيهية التي يعمل من خلالها فاحصي البراءات الرجوع إلى تلك التعاريف لأغراض الاستخدام الداخلي.

وتتواصل الجهود بإجراء دراسة مقارنة لمختلف أساليب تقييم النشاط الابتكاري المستخدمة في الدول الأعضاء. وينبغي أن تتصف هذه الدراسة بطبيعة عملية للغاية، مع تضمينها لعدد كبير من الأمثلة. ويمكن فحص الحالات التي تتميز بوجود نتائج متباينة لتقييم النشاط الابتكاري في مختلف الدول الأعضاء.

وتسهم هذه الدراسات في تحقيق تفهم أفضل لمتطلبات النشاط الابتكاري وتقييمه. كما يمكن أن يتمخض عن هذا الفهم نتائج يمكن بمقتضاها تعميم الحقوق الحصرية التي تمنحها براءة ما على نطاق أكبر على الاختراعات المؤهلة لذلك.

ويؤيد وفد إسبانيا الاقتراح المقدم من الدنمارك، الوارد في الوثيقة SCP/17/7، حيث ينبغي على اللجنة دراسة الجوانب المتعلقة بقيام المكاتب الوطنية بإعادة استخدام أعمال البحث والفحص التي تم إنجازها بالفعل في مكاتب أخرى.

ومن المعتاد أن يُنشر تقرير البحث مع طلب الحصول على البراءة. ونظراً لتوفر قواعد بيانات في عدد كبير من المكاتب، فيكون من الممكن مناقشة كل أو معظم الوثائق التي تم إنشاؤها أثناء إجراءات منح البراءة.

ومن الممارسات المعتادة في معظم مكاتب البراءات، بما في ذلك مكتب إسبانيا، إعادة استخدام نتائج البحث والفحص الصادرة عن مكاتب أخرى. ويعتبر البحث الذي يقوم به أول فاحص للطلب، بالإضافة إلى البحث الذي قام به كل من المخترع ومقدم الطلب، غاية في الأهمية عند نظر طلبات أخرى تم إيداعها من نفس عائلة الطلب الأول.

ويؤدي توفر بحوث و/ أو فحوصات تم تنفيذها بالفعل على نفس الاختراع إلى تيسير عمل الفاحص ومساعدته في تنفيذ الأعمال اللاحقة، حتى في الحالات التي يتوجب اتخاذ القرار النهائي فيها من قبل مكتب البراءات الوطني أو الإقليمي المسؤول عن منح البراءات، بصرف النظر عن القرارات التي اتخذتها بعض مكاتب البراءات الوطنية أو الإقليمية الأخرى.

وينص التشريع الإسباني على استخدام نتائج البحث والفحص السابقة، مما يقلل من الرسوم المناظرة، بالقدر المناسب مع مدى الاستفادة من تلك الأعمال السابقة.

وفي تجارب حديثة تم إجراؤها في مكتبنا كجزء من برنامج الطرائق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات (والذي في إطاره تم توقيع اتفاقيات مع كل من المكسيك، كندا، فنلندا، البرتغال، جمهورية كوريا، والولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والاتحاد الروسي)، اكتشفنا أن المشكلة الرئيسية في الاستفادة من نتائج البحث والفحوص التي أُجريت بالفعل بواسطة مكاتب وطنية أخرى فيما يتعلق بطلبات البراءات تتمثل في عامل اللغات المختلفة، لا سيما بالنسبة للغات التي لا علاقة لها تماماً باللغة الأصلية للفاحصين.

ومن المؤسف أن نظم الترجمة الآلية المتاحة حالياً لا توفر الجودة المطلوبة. لذلك، يعتبر وفد إسبانيا أن ذلك هو العقبة الرئيسية أمام إعادة استخدام نتائج البحث والفحص لمكاتب أخرى على نحو مناسب، على الرغم من إدراكنا أن قدرنا كبيراً من الجهد يُبدل الآن لإحراز تقدم في هذا المجال.

وطالما لم تتوفر بعد أنظمة متقدمة للترجمة الآلية، لن يكون من الممكن تحقيق الاستفادة الكاملة من نتائج البحث والفحص لمكاتب البراءات الأخرى. وينبغي أن تتعاون الويبو مع الجهود الرامية إلى الحصول على نظم الترجمة الآلية المتعلقة بالبراءات، والتي يمكن الاعتماد عليها وتكون محل ثقة بدرجة كافية.

ومن الحالات الأخرى التي تعرقل استخدام البحث أو الفحص السابق، هي تعرض الطلب محل النظر إلى تعديلات أثناء مرحلة الفحص التي يجربها مكتب ثان. ومن أجل التغلب على مثل هذه الصعوبات، يمكن إنشاء إطار لمعادلة المطالبات، كي يسهل من الاستفادة من العمل الذي تم بواسطة مكتب آخر، مثل ما تم في اتفاقيات الطرائق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات.

كما ينبغي على المكاتب الوطنية أيضاً أن تعمل على توفير قواعد بيانات، حيث يمكن النفاذ إلى نتائج تقارير البحث والفحص التي تم إنشاؤها أثناء تنفيذ إجراءات منح البراءات، والتي تكون متاحة بسهولة، على الأقل للمكاتب الوطنية و/ أو المكاتب الإقليمية الأخرى.

ويمكن أن تُدرج الجهود التي بُذلت في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات ضمن هذه النقطة، كما ورد في الوثائق أرقام PCT/MIA/18/6 و PCT/MIA/19/3، والتي تهدف إلى السماح بالمساهمة في إبداء الملاحظات على تقرير البحث الدولي بواسطة أي طرف ثالث، حيث تقوم تلك المكاتب الوطنية المعنية، والتي تقوم ببحث طلباً إضافياً على طلب تم بالفعل بجمته من قبل مكتب البحث الدولي، بالإفصاح عن تقارير البحث الداخلية (التي توصلوا إليها في سياق إجراءات منح البراءات الوطنية) من خلال ركن البراءات (PATENTSCOPE). ومن المتصور أيضاً أن تقوم المكاتب الوطنية المعنية و/أو التي يتم اختيارها بإرسال تعليقات إلى سلطات البحث الدولي المختلفة بخصوص تقارير البحث الدولي الصادرة.

وفيما يتعلق باقتراح الولايات المتحدة الأمريكية الوارد في الوثيقة SCP/17/10، يعلن وفد إسبانيا عن تأييده لبرنامج عمل، يتم بموجبه دعوة مكاتب الدول الأعضاء لمشاركة الأفكار بهدف النظر في تنفيذ الأهداف الواردة، والتي تعتبرها إسبانيا حاسمة بالنسبة لنظام البراءات من أجل إنتاج براءات ذات جودة عالية.

وسيكون مفيداً للغاية للمكاتب الوطنية، إذا ما أرادت احراز تقدم في مناقشة هذا الموضوع، ووفقاً لما هو مبين في الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، أن تقوم بالرد على استبيان بشأن المهام التي تُعتبر أساسية لنظام ينتج براءات عالية الجودة، واستبيان بشأن آليات مراقبة الجودة التي تستخدم في كل مكتب.

وفي هذا الصدد، يود الوفد الإجابة على استبيان غير رسمي تم توزيعه خلال الدورة الأخيرة للجنة، والذي يعطي فكرة عامة على الوضع بالنسبة لجودة البراءات إذا ما تمت الإجابة على ما جاء به من استفسارات:

1. هل تستخدم معايير نظامية داخلية معينة في تعريف جودة البراءات من منظور طلب الحصول على البراءة؟

(أ) نوعية الاختراع: هل تستخدم معايير معينة للتأكد من أن الاختراع يحمل طابع ابتكاري بما فيه الكفاية؟

يستخدم مكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية (OEPM) متطلبات الجودة والنشاط الابتكاري. وفقاً للمادة 6.1 من قانون البراءات رقم 11/1986، يكون الاختراع جديداً إذا لم يتم تضمينه في أي حالة تقنية صناعية سابقة. ووفقاً للمادة 8.1 من القانون ذاته، ينطوي الاختراع على نشاط ابتكاري ما لم يدرج من قبل في حالة تقنية صناعية سابقة بشهادة شخص متمرس في هذا المجال التقني. ويُستخدم في مكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية أسلوب "المشكلة-الحل" (problem-solution) لتقييم النشاط الابتكاري، بهدف ضمان معاملة موحدة لهذا الأمر.

(ب) وجودة صياغة طلب البراءة. هل تستخدم معايير معينة للتأكد من وصف الاختراع وصفا واضحا في الطلب المقدم؟

فيما يتعلق بوضوح الوصف، تنص المادة 25.1 من قانون البراءات رقم 1986/11 بأنه يتعين وصف الاختراع في طلب الحصول على البراءة وصفا كافياً وواضحاً وكاملاً لشخص ماهر في المجال التقني المعني، بحيث يستطيع هذا الشخص تنفيذ هذا الاختراع. وبالمثل، ووفقاً للمادة 35، يتعين أن يكون الوصف والمطالبات واضحة بدرجة كافية كي تسمح بإعداد تقرير حالة التقنية الصناعية السابقة. وفيما يتعلق بالمطالبات، تنص المادة 26 على أنه يتعين على مثل هذه المطالبات تحديد موضوع المطالبة المؤهلة للبراءة، ويتعين أن تكون واضحة وموجزة ومستندة على الوصف.

2. وهل تستخدم معايير معينة في نظامكم الوطني لتحديد جودة البراءات من منظور مكتبكم المعني بالملكية الفكرية؟

جودة البحث لحالة التقنية الصناعية: هل تستخدم معايير معينة لضمان قيام الفاحص بتحديد حالة تقنية صناعية هي الأقرب للاختراع؟

لكي يتم تطبيق أسلوب "المشكلة - الحل" (بالنسبة لتقييم النشاط الابتكاري)، يكون من الضروري تحديد الوثيقة الأقرب إلى الاختراع والتي تعرض الحالة الصناعية التقنية السابقة. وتتصف الوثيقة المذكورة بهذه الصفة متى كانت تنتمي لنفس المجال التقني المعني، وتفصح عن الآثار التقنية، وأن تكون الأهداف والاستخدامات المحددة الواردة في الوثيقة أقرب ما تكون للابتكار الساعي للحصول على البراءة، أو أن تكون تلك الوثيقة كذلك متى شاركت الاختراع الساعي للحصول على براءة في أكبر عدد من الخصائص التقنية، وأن تكون قادرة على تأكيد وظيفة هذا الاختراع.

جودة تحليل نتائج البحث: هل تستخدمون معايير معينة للتأكد من أن حالة التقنية الصناعية السابقة قد تم تقييمها بشكل صحيح فيما يتعلق بالطلب؟

لتحليل ما إذا كان قد تم تقييم حالة التقنية الصناعية السابقة بطريقة صحيحة فيما يتعلق بالطلب، يتم التحقق من إجراء مقارنة المطالبات مع الوثائق الفنية للحالة التقنية الصناعية السابقة (وثيقة تلو الأخرى، دون أن يكون هناك إمكانية لجمع الوثائق)، بغية النظر في جودة الاختراع.

ولتحليل ما إذا كان قد تم تقييم حالة التقنية الصناعية السابقة بشكل صحيح من وجهة نظر تقييم النشاط الابتكاري، فمن الضروري اختيار الحالة التقنية الصناعية السابقة الأقرب للابتكار المعني، وأن يتم تطبيق أسلوب المشكلة - الحل، على الأقل فيما يتعلق بمطالبة مستقلة أو بعدة مطالبات. كما أنه من الجوهري أيضاً بالنسبة لوثائق الحالة التقنية الصناعية السابقة، والتي يمكن جمعها واستخدامها لتقييم النشاط الابتكاري، الانتماء إلى المجال التقني لنفس الحالة التقنية الصناعية التي ينتمي لها الاختراع الساعي للحصول على براءة. يجب شرح وتوضيح كيفية تقييم النشاط الابتكاري شرحاً مفصلاً قدر الإمكان.

جودة تطبيق الأحكام القانونية: هل تستخدمون معايير معينة للتأكد من تطبيق الأحكام القانونية السارية، وأن يتم تطبيقها على نحو مناسب؟

بغية ضمان قيام كل فاحص بتطبيق الأحكام القانونية تطبيقاً صحيحاً، ونقصد بذلك، قانون البراءات رقم 1986/11، واللوائح المرتبطة به، يقوم مكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية (OEPM) بنشر المبادئ التوجيهية الخاصة بالفحص على بوابته الإلكترونية، ويحرص على تحديثها من آن لآخر. أما بالنسبة لصياغة الآراء المكتوبة، يلتزم الفاحص بالاسترشاد بالنص القانوني أو بالمادة التي استند عليها في كل حالة على حده.

(د) جودة التعاون بين مقدم الطلب والفاحص: هل تستخدمون معايير معينة لتقييم مستوى التواصل بين الفاحص والمودع؟

في جميع الاتصالات بين الفاحص ومقدم الطلب، يتم تضمين اسم مقدم الطلب ورقم هاتفه. يجوز لمقدم الطلب الاتصال بالفاحص في أي وقت، وأن يحاول الفاحص مساعدة مقدم الطلب بالرد على أي استفسارات وإزالة أي شكوك قد تنشأ لدى مقدم الطلب ومساعدته لضمان توفير أفضل جودة ممكنة للبراءات.

(هـ) جودة الأحكام القانونية: هل تستخدمون معايير معينة للتأكد من أن الأحكام القانونية سهلة الاستيعاب ومتاحة لجميع الأطراف المعنية؟

وكما ذكر آنفاً، يقوم مكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية بنشر المبادئ التوجيهية المعينة الخاصة بالفحص ويحرص على تحديثها من آن لآخر لتسهيل فهم الأحكام القانونية المعمول بها.

### 3. البنية الأساسية

(أ) يرجى وصف التدريب العلمي / التقني الذي يتلقاه الفاحصين في مكتب الملكية الفكرية لضمان جودة البراءات الممنوحة.

يعمل بمكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية فاحصي براءات من خريجي الجامعات، على أعلى مستوى في المجالات التقنية المرتبطة بمجال الفحص الذي يعملون فيه. هذا بالإضافة إلى اختبارات الانتقاء والتصنيف التي يخضعون لها في بداية التعيين، وتضمن هذه المتطلبات توفير تدريباً تقنياً وعلمياً متقدماً منذ البداية.

واستكمالاً لما ذكر عاليه، وفي بعض المجالات التي تتميز بالتقدم العلمي السريع، يتلقى الفاحصون دورات تشغيلية دورية. وبالمثل، يتلقى الفاحصون دورات استهلاكية ودورات رفع مستوى لتحديث المعلومات فيما يتعلق بقواعد بيانات البراءات الأكثر استخداماً لبحث حالات التقنية الصناعية السابقة.

(ب) يرجى وصف طبيعة التدريب القانوني / أو التدريب على الأنظمة القانونية الذي يتلقاه فاحصي مكتب الملكية الفكرية بغية ضمان جودة البراءات الممنوحة.

من أجل الانضمام إلى فريق عمل مكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية (OEPM)، يتطلب الأمر اجتياز الفاحصون سلسلة اختبارات خاصة بتشريعات وقوانين البراءات الوطنية والدولية. وبمجرد اجتياز تلك الاختبارات وبدء العمل في المكتب، يتلقى الفاحص تدريباً إضافياً مرتبطاً بالتشريعات والقوانين بشكل دوري من خلال دورات تشغيلية ودورات لتحديث المعلومات.

(ج) يرجى وصف طبيعة التعامل مع مستخدمي نظام البراءات للتأكد من أن البراءات المقدمة إلى مكتب الملكية الفكرية الوطني ذات جودة عالية.

ينشر على صفحة الويب الخاصة بمكتب البراءات كتيبات تحوي معلومات للمستخدم، بالإضافة إلى نشر المبادئ التوجيهية لعمليات الفحص الداخلي. كما تعقد محاضرات في الجامعات، وشركات التكنولوجيا، والغرف التجارية بغرض تدريب مقدمي الطلبات المحتملين على كيفية تقديم طلبات عالية الجودة.

(د) ما هي أدوات البحث والخيارات (المعدات والبرمجيات) المتاحة للفاحص لضمان جودة البراءات الممنوحة؟

يتيسر للفاحصين النفاذ إلى أكثر قواعد البيانات تقدماً في مجال بحث البراءات، على سبيل المثال قاعدة البيانات الإسبانية (INVENES)، وسلسلة قواعد بيانات (EPOQUE) (المصممة بواسطة المكتب الأوروبي للبراءات) وغيرها من قواعد البيانات المتخصصة. يتوفر النفاذ إلى الحد الأدنى من الوثائق المعترف بها في اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، بما في ذلك المنشورات الدورية المختلفة. وبالمثل، يتوفر أيضاً تطبيق ألفا (ALFA) الذي يسهل من إدارة الإجراءات المتعلقة بالبراءات في بيئة إلكترونية خالصة (سواء الوطنية أو التي يتم إيداعها وفقاً لمعاهدة التعاون بشأن البراءات). أما فيما يتعلق بإدارة الجودة، يتوفر تطبيق حاسوبي خاص بإدارة الإجراءات والتوثيق، INCAWEB، والذي يسمح، على سبيل المثال، باستعراض الملفات باستخدام قوائم للاختيار، وتوثيق حالات عدم الامتثال، والإجراءات التصويبية والوقائية التي تتخذ، الخ.

#### 4. تحسين الإجراءات

(أ) يرجى وصف آليات مراقبة الجودة المستخدمة داخل مكتب الملكية الفكرية الوطني الخاص بك لضمان جودة البراءات الممنوحة وجودة العمل الذي يقوم به فاحصو البراءات.

يتولى الرئيس المباشر أو المنسق مراجعة جميع تقارير البحث والفحص التي يعدها فاحصو البراءات قبل إصدارها، وفقاً لمجال الفحص المعني. وبعد إصدار التقارير، يتم أيضاً مراقبة جودة التقارير باستخدام قوائم الضبط التي يتم إنشائها على عينة من التقارير يتم اختيارها عشوائياً.

(ب) يرجى وصف نظام إدارة الجودة المستخدم في مكتب الملكية الفكرية الخاصة بك لضمان جودة البراءات.

يستخدم مكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية أنظمة إدارة الجودة أيزو 9001:2008، في تنفيذ إجراءات معاهدة التعاون بشأن البراءات.

(ج) كيف يستخدم المكتب الوطني الخاص بك أعمال البحث والفحص الأجنبية لضمان جودة البراءات؟

يهتم المكتب دائماً وينظر بعين الاعتبار إلى الأعمال التي تم إنجازها بواسطة مكاتب البراءات الأخرى، سواء فيما يتعلق بالبحث أو الفحص بغية استكمال عمله، كما يولي المكتب عناية خاصة للوثائق التي صيغت بلغات غير معروفة لغالبية الفاحصين.

(د) كيف يمكن التغلب على العقبات المحتملة في استخدام أعمال البحث والفحص الأجنبية؟

تكمن العقبات الرئيسية في النفاذ إلى معلومات البحث والفحص المنتجة في المكاتب الأخرى، وأيضاً معرفة مصدر صياغة تلك الوثائق هي عدم معرفة اللغة. ويمكن التغلب على ذلك باستخدام قواعد بيانات تسمح بالنفاذ إلى هذه المعلومات، وأيضاً النفاذ إلى أنظمة ترجمة أقوى من تلك المتوفرة حالياً.

وأخيراً يرغب الوفد في تقديم المزيد من التفاصيل لسائر الدول الأعضاء في اللجنة عن نظام الجودة المستخدم في مكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية (OEPM).

ويتبنى المكتب، منذ تأسيسه، مفهوم الالتزام بالجودة حيث يؤمن بأهمية هذا العنصر في تحقيق هيئة جديدة قادرة على التعامل مع التحديات الناجمة عن التحولات المجتمعية ومطالب المواطنين.



وفي شهر فبراير 2007، أصدر مدير المكتب قراراً يهدف إلى تحديد وتوسيع سياسة المكتب فيما يتعلق بالجودة، بهدف إدخال نظام إدارة الجودة، والذي يعتمد حالياً على معيار أيزو 9001:2008، للطلبات الخاصة ببراءات معاهدة التعاون بشأن البراءات.

وكانت التحديات الرئيسية التي تواجه هذا النشاط هي الحصول على شهادة أيزو 9001 : 2008، لخدمة معاهدة التعاون بشأن البراءات وخدمة البحث، وتوثيق نظام تكنولوجي في هذا الإطار وفقاً لمعيار UNE166006:2011 القياسي. ويشمل نطاق نظام الجودة أيضاً الإجراءات المتعلقة بالعلامات المميزة والرسوم والنماذج الصناعية.

وتعتبر الجودة عنصر هام في معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT)، كما هو وارد في الفصل 21 الخاص بالبحث الدولي في معاهدة التعاون بشأن البراءات والمبادئ التوجيهية لأعمال الفحص التمهيدية، والتي تحت السلطات الدولية على تبني نظام إدارة للجودة.

وقد أتاح هذا للسلطات الدولية تعريف بعض المتطلبات المشتركة المعينة التي تزيد من الثقة في تنفيذ أعمالها المرتبطة بالمكاتب الوطنية والإقليمية، فضلاً عن زيادة الثقة بين مقدمي الطلبات أنفسهم.

وتشكل التقارير التي تنشرها السلطات الدولية بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات سنوياً انعكاساً صادقاً لهذا الالتزام، والذي يصف سير الأعمال وفقاً لنظام إدارة الجودة الخاص بهم (تقارير رصد أداء هيئات البحث الدولية (PCTMIA)).

وفي أعقاب وضع المبادئ التوجيهية هذه، اختار مكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية البدء في استخدام نظام لإدارة الجودة مؤسس على معيار أيزو 9001:2008، لتنفيذ إجراءات التعامل مع طلبات البراءات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، سواء في مرحلة المكتب المستلم، أو ما يحال إليه من أنشطة كهيئة بحث دولية وهيئة فحص تمهيدية دولية. وقد تم اعتماد نظام الإدارة هذا بواسطة شركة (AENOR) والتي تحققت من توافق النظام المستخدم مع المعيار المحدد، ومنحت مكتب إسبانيا شهادة الجودة المناظرة، والتي يستلزم تجديدها سنوياً.

وبعد هذا التصديق إضافة إلى بطاقة خدمات المكتب كهيئة دولية متخصصة في البحث والفحص، والتي تتضمن التزاماً من جانب المكتب الإسباني للتحقق من الفترات المحددة لإجراء عمليات التفتيش الدولي.

ويرغب مكتب إسبانيا في شرح التدابير المتخذة لمراقبة جودة تقارير البحث والفحص المنفذة من قبل الفاحصين، سواء في سياق إجراءات معاهدة التعاون بشأن البراءات، أو في سياق إجراءات منح البراءات الدولية.

وفور قيام الفاحص بإصدار تقرير البحث، مصحوباً برأيه المكتوب أو تقرير الفحص، يتم إرسال تقرير البحث أو الفحص المذكور إلكترونياً إلى الرئيس المباشر المناظر، والذي يقوم بدوره بإجراء أول عملية لمراقبة الجودة، ويطلب من الفاحص تصويب ما لا يتوافق مع أحكام إجراءات الجودة.

وبالمثل، يتم الاختيار العشوائي لعدد من تقارير البحث والفحص، بمعدل شهري، وتخضع لإجراء تحليل "نقطة بنقطة" بواسطة الرئيس المباشر المناظر، باستخدام عدد من قوائم الضبط المصممة لهذا الغرض. ويتم اختيار العينة بالشكل الذي يضمن اختيار تقارير من كافة الفاحصين بواسطة النظام وتحليلها.

وفي حالة اكتشاف أخطاء نتيجة التحليل، يحدد الحكم الذي يشوبه عدم امتثال أو توافق مع الضوابط المقررة، من أجل تصويبه. كما تتخذ أيضاً إجراءات تصويبية أحياناً، تهدف إلى تلافي تكرار العيوب في المستقبل.

ويتم تحليل النتائج التي تم الحصول عليها من ضوابط الجودة مجمعة بواسطة مجموعة الجودة بغية تحديد السبل الكفيلة بتحسينها.

كما يتضمن نظام إدارة الجودة أيضا رأي مقدمي الطلبات والعملاء باستخدام آليات مختلفة، من بينها نظام الشكاوى والمطالبات. ويتم دراسة الشكاوى والمطالبات المستلمة بواسطة مجموعة الجودة، وبواسطة لجنة الجودة، عند الاقتضاء، بغرض التأكد من حل جميع الشكاوى والمطالبات بطريقة صحيحة، وكذلك لدراسة مسارات العمل الممكنة لتفادي تكرار مثل هذه المشاكل.

وبالإضافة إلى ذلك، تجري عمليات مسح سنوي لقياس مستوى رضا المستخدمين، سواء المستخدمين من المهنيين أو الكيانات الخاصة. ويستفيد المكتب من هذه القياسات في الوقوف على آراء المستخدمين والتعرف على مشاعرهم تجاه الخدمات المقدمة، وإضفاء الإحساس بالأهمية التي يشكها كل مستخدم، فضلا عن التعرف على المناطق التي تحتاج إلى تطوير. كما يتم تحليل هذه المعلومات أيضا بواسطة فريق الجودة والذي يعتمد مسارات عمل لإجراء التحسينات التي تناسب مع نتائج الدراسة الاستقصائية.

ويقام أيضا منتدى سنوي للاختراعات والبراءات، وهو عبارة عن لقاء مع المستخدمين الرئيسيين لمناقشة التحسينات المطلوب إضافتها على النظام، ومن ناحية أخرى، إتاحة الفرصة لعقد اجتماعات مع الوكلاء، لدراسة مشاكل محددة في معالجة الملفات.

وتساعد كل هذه الأدوات في تحسين الخدمات المقدمة من مكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية (OEPM)، على نحو مستمر وباستخدام قواعد بيانات محددة.

[نهاية المرفق والوثيقة]